النظرية الكينزية للنقود: المفهوم، المبادئ، والأثر الاقتصادي

تُعد **النظرية الكينزية للنقود** إحدى الركائز الأساسية التي قام عليها الفكر الاقتصادي في القرن العشرين، خصوصًا بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينات. طورها الاقتصادي البريطاني **جون مينارد كينز**، الذي كان له دور كبير في إعادة صياغة العديد من المفاهيم الاقتصادية، التي كانت سائدة في الفكر الكلاسيكي.

في هذا الموضوع، سنستعرض المبادئ الأساسية للنظرية الكينزية للنقود، وشرح آلياتها، بالإضافة إلى تأثيرها على السياسات الاقتصادية في العالم.

مفهوم النظرية الكينزية للنقود

تعتمد النظرية الكينزية للنقود على أفكار **جون مينارد كينز**، الذي تناول في أعماله الاقتصادية كيفية تأثير النقود على الاقتصاد الكلي. وتختلف هذه النظرية عن المدرسة الكلاسيكية التي كانت تؤمن بأن الأسواق دائمًا ما تميل إلى التوازن بشكل تلقائي، وأن دور النقود هو فقط تحديد مستوى الأسعار. ففي المقابل، أكد كينز على أن النقود تؤثر على الاقتصاد بطريقة غير مباشرة، وأن هناك علاقة معقدة بين المعروض النقدي، الفائدة، والاستثمار، التي يمكن أن تؤثر على مستويات الإنتاج والبطالة في الاقتصاد.
ووفقًا للنظرية الكينزية، لا يجب على الحكومة أن تتجاهل تأثيرات النقود على الاقتصاد، بل يجب أن تلعب **السياسات النقدية** والمالية دورًا نشطًا في تحفيز الاقتصاد أو في السيطرة على التضخم، خاصةً في أوقات الركود.

المبادئ الأساسية للنظرية الكينزية للنقود

1. **النقود كمخزن للقيمة:** في النظرية الكينزية، لا تعتبر النقود مجرد وسيلة للتبادل أو مقياس للقيمة، بل هي أيضًا وسيلة للاحتفاظ بالقيمة. وعلى الرغم من أن النقود يمكن أن تفقد جزءً من قيمتها بسبب التضخم، إلا أن الأفراد والشركات لا يزالون يفضلون الاحتفاظ بها في فترات عدم اليقين الاقتصادي. ففي أوقات الركود أو انعدام الثقة مثلا، يفضل الأفراد والشركات الاحتفاظ بالنقود بدلًا من إنفاقها أو استثمارها.
2. **العلاقة بين الفائدة والاستثمار:** من المبادئ الأساسية للنظرية الكينزية أن سعر الفائدة يلعب دورًا محوريًا في تحديد مستويات الاستثمار. ففي الظروف الاقتصادية الجيدة، يتوقع الأفراد والشركات تحقيق عوائد أعلى من استثماراتهم، مما يدفعهم إلى الاقتراض للاستثمار. في المقابل، في أوقات الركود أو الكساد، عندما تكون الثقة منخفضة، لا يؤدي انخفاض سعر الفائدة بالضرورة إلى زيادة كبيرة في الاستثمار، لأن الشركات قد لا تجد الفرص الجيدة للاستثمار.
3. **تفضيل السيولة:** تقدم النظرية الكينزية مفهوم **"تفضيل السيولة** (Liquidity Preference) " الذي يشرح كيف يحدد الأفراد مقدار النقود التي يفضلون الاحتفاظ بها. وفقًا لكينز، فإن الناس يتخذون قرارات بشأن مقدار النقود التي يجب أن يحتفظوا بها بناءً على عدة عوامل مثل **معدل الفائدة)** الذي يمثل تكلفة الاحتفاظ بالنقود و(**مستوى التوقعات الاقتصادية)** .فعندما تكون معدلات الفائدة منخفضة أو عندما يكون هناك حالة من عدم اليقين الاقتصادي، يفضل الأفراد الاحتفاظ بمزيد من النقود.
4. **التفاعل بين النقود والإنتاج :**في الفكر الكينزي، لا يمكن تجاهل التأثير المباشر للنقود على الإنتاج. فعلى الرغم من أن النقود قد لا تؤثر مباشرة في الأجل الطويل عليه، إلا أنها تلعب دورًا رئيسيًا في تحفيز الطلب الكلي. بعبارة أخرى، لا يحدث النمو الاقتصادي إذا لم يكن هناك طلب كافٍ على السلع والخدمات في الاقتصاد. لذا، إذا كانت كمية النقود المتداولة في الاقتصاد منخفضة أو كانت معدلات الفائدة غير كافية، يمكن أن تنخفض مستويات الطلب الكلي، مما يؤدي إلى تباطؤ الإنتاج وارتفاع البطالة.
5. **دور الحكومة في التحكم في الاقتصاد :**على عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على عدم التدخل الحكومي، دعا كينز إلى تدخل الحكومة في الاقتصاد. من خلال السياسات النقدية (من خلال البنوك المركزية) والسياسات المالية (من خلال الإنفاق الحكومي)، يمكن للحكومة التأثير

على مستويات الطلب الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. يرى كينز أن التدخل الحكومي ضروري في فترات الركود لتشجيع الاستثمار وخلق وظائف جديدة.

تأثير النظرية الكينزية على السياسات الاقتصادية

1. **السياسات النقدية:** تُؤمن النظرية الكينزية بأن البنوك المركزية يمكن أن تؤثر على الاقتصاد من خلال تحديد **معدلات الفائدة** و**عرض النقود.** خلال فترات الركود، يمكن للبنك المركزي خفض معدلات الفائدة لتشجيع الاقتراض والاستثمار. ولكن على العكس، في فترات التضخم المرتفع، يمكن رفع معدلات الفائدة للحد من الإنفاق والمساعدة في السيطرة على الأسعار.
2. **السياسات المالية:** إحدى المساهمات الرئيسية للنظرية الكينزية كانت الدعوة إلى **زيادة الإنفاق الحكومي** أثناء فترات الركود الاقتصادي، إذ يرى كينز أن الحكومة يجب أن تتدخل لزيادة الطلب الكلي من خلال الإنفاق على المشاريع العامة مثل بناء البنية التحتية أو تمويل برامج الرعاية الاجتماعية. فهذه السياسات تساعد على رفع مستويات التوظيف وزيادة الإنتاج في الاقتصاد.
3. **التضخم والبطالة :**من خلال فهم العلاقة بين النقود والإنتاج، يعتقد كينز أنه يمكن تحفيز الاقتصاد أثناء فترات الركود باستخدام السياسات النقدية والمالية. ولكنه في نفس الوقت، حذر من خطر التضخم عندما يتجاوز الطلب الكلي قدرة الاقتصاد على توفير السلع والخدمات. هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مفرط، مما يضر بالقدرة الشرائية.
4. **الدور المحدود لزيادة عرض النقود :**على عكس النظرية الكلاسيكية التي اعتبرت زيادة عرض النقود سببًا رئيسيًا للتضخم، كان كينز يشير إلى أن الزيادة في عرض النقود في الاقتصاد قد لا تؤدي إلى التضخم إذا كانت الاقتصاد يعاني من الركود. في هذه الحالة، قد تظل النقود "محجوزة" في شكل تفضيل سيولة ولا تُستخدم في الاستثمار أو الإنفاق.

خاتمة

النظرية الكينزية للنقود تقدم رؤية شاملة حول كيفية تأثير النقود على الاقتصاد، وتختلف بشكل كبير عن النظرية الكلاسيكية. فمن خلال التركيز على دور النقود في تحفيز الطلب الكلي والاقتصاد بشكل عام، وعلاقتها بمعدلات الفائدة والاستثمار، تمكنت هذه النظرية من تقديم حلول عملية للحد من الركود والبطالة.

وعلى الرغم من التحديات التي قد تواجه هذه النظرية في تطبيقها، وخاصة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، إلا أن النظرية الكينزية تظل واحدة من أهم المبادئ التي شكلت السياسات النقدية والمالية في العالم الحديث.

المراجع

* John F. Mcdonald, Keynesian Theory and Policy, SSRN Electronic Journal, 2008

* Austin Robinson; Donald Moggridge, A TREATISE ON MONEY, 1930

* John Maynard Keynes, The General Theory of Employment, Interest, and Money, International relations and security network, 1935